

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الوطني:

" الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر، المعضلة والحل "

استمارة المشاركة

- الإسم: الأمين.
- اللقب: كرواز.
- الرتبة العلمية: طالب سنة أولى دكتوراه علوم - علوم سياسية - جامعة قسنطينة 03.
- الهاتف: 30 - 97 - 22 - 0776
- البريد الإلكتروني: ker-amine@hotmail.fr
- محور المداخلة: المحور الثاني.
- عنوان المداخلة: النساء اللاجئات من دول الساحل الإفريقي نحو الجزائر: دراسة لواقع متأزم.
- لغة المداخلة: العربية.

الملخص:

إثر النزاعات المسلحة التي تشهدها مختلف مناطق العالم، أصبحت فئة النساء تشكل ما يقارب الـ 50 بالمائة من مجموعات اللاجئين، حيث ستكون هذه الفئة بالتأكيد هي الأشد ضعفاً، والأكثر تعرضاً لمشاكل كثيرة ترافقهن طوال رحلات اللجوء أو الهجرة من بلدانهم، إلى بلدان الاستقبال، ففي ظل حالة اللااستقرار التي تعيشها دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي، وجدت نساء المنطقة أنفسهن على رأس قائمة ضحايا العنف المسلح، بالإضافة إلى متغير طارئ آخر، وهو فقد الكثير من الرجال لدور المعيل لأسرهم، بسبب إما الانخراط في الأعمال المسلحة أو الهجرة غير الشرعية، فأصبح لزاماً عليهن في مثل هذا الوضع المتأزم، البحث عن السبل الناجعة لتوفير الغذاء لأسرهن، الأمر الذي سيدفعهن للتفكير، إما في رحلات للهجرة غير الشرعية، أو اللجوء الإنساني إلى البلدان المجاورة "الجزائر"، بحثاً عن واقع أفضل وهرباً من شبح الموت جوعاً أو قتلاً.

Abstract

The impact of armed conflicts in various regions of the world, women have become a class comprising 50 percent of the refugee groups, where this group will certainly be the most vulnerable, where exposed many problems in flights of asylum or immigration from their countries, to the receiving countries, under the instability experienced by sub-Saharan African countries, women found themselves at the top of the list of victims of armed violence, and another variable, where the men lost the role of breadwinner for their families, either to engage in armed action or illegal immigration, in a crisis situation women will look for ways to provide food for their families, here illegal immigration flights, or humanitarian asylum to neighboring countries "Algeria", in search of a better life and to escape from death.

مقدمة

بسبب الاضطهاد والصراعات المسلحة بين الجماعات البشرية المختلفة، وبينها وبين الحكومات، وانتشار العنف وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، ستضطر مجموعات كبيرة من البشر إلى اللجوء أو الهجرة من دولهم الأصلية إلى دول أخرى مجاورة، بحثاً عن الأمن وظروف حياة أفضل، فارتفع بذلك عدد اللاجئين عبر مختلف بقاع العالم نهاية العام 2013 إلى حوالي 51.2 مليون شخص، ينقسمون إلى مجموعات متباينة بين لاجئين، ونازحين داخل دولهم، وملتمسي اللجوء ومنعدي الجنسية، ضمن هذا الرقم الكبير جداً، سجلت القارة الإفريقية لوحدها ما يناهز 2.9 مليون لاجئ عبر كافة مناطق الأزمات التي تشهدها دول القارة، هذا بالإضافة إلى أرقام أخرى كبيرة تحصي الذين يختارون سبل الهجرة غير الشرعية.

من بين المجموعات البشرية المتحركة عبر حدود الدول الإفريقية، لاسيما المنطلقين من دول جنوب الصحراء والساحل " على وجه التحديد مالي والنيجر" نحو دول شمال القارة، ستمثل فئة النساء ما يناهز الـ 50 بالمائة منها، ففي ظل تعدد الأزمات التي تعيشها دول المنطقة، جراء العنف المسلح، حالات الجفاف طويلة الأمد، وانتشار المجاعات، وجدت نساء المنطقة أنفسهن على رأس قوائم الضحايا، إضافة إلى متغير آخر طارئ، وهو فقدان الكثير من الرجال لدور المعيل لأسرهم، بسبب إما الانخراط في الأعمال المسلحة، أو سلوك دروب الهجرة الغير شرعية المختلفة، الأمر الذي سيدفعهن وجوباً في ظل وضع متأزم، إلى البحث عن حلول ناجعة لإعالة أسرهن، وتوفير الغذاء لأطفالهن، سيكون هنا التفكير في رحلات الهجرة غير الشرعية أو اللجوء الإنساني إلى بلدان الجوار، بحثاً عن واقع جديداً يكون أفضل، وهروباً من شبح الموت جوعاً أو قتلاً، هو الحل المناسب لكثيرات منهن.

طبعاً لن تكون رحلات الهجرة أو اللجوء بالنسبة للنساء آمنة، حيث ستتعدد فيها المخاطر، وإمكانية التعرض للموت أو الضياع، فلا يكاد يمر يوم من دون ورود أخبار عاجلة عن المهاجرين (رجال ونساء)، لهو المآسي المروعة التي أصبحت تمثل أحد مصائبهم، خاصة بالنسبة لفئة النساء، مآسي منتظمة الحدوث، لكن غالباً ما تذهب أخبارها دون أن يلاحظها أحد، زيادة على ذلك فحتى لما

تصل النساء إلى دولة الاستقبال "الجزائر" بسلام، مرفوقة في أحيانا كثيرة بمجموعات من الأطفال الصغار، فإن واقعا صعبا ينتظرهن، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الصحي، الأمر الذي يصلح عليه إسقاط مصطلح "الواقع المتأزم" الذي ستعيشه النساء المهاجرات أو اللاجئات من دول الساحل الإفريقي نحو الجزائر.

لذلك فالتطرق بالدراسة والبحث للظروف المختلفة التي تتواجد فيها النساء اللاجئات والمهاجرات من دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي نحو الجزائر، يزداد أهمية يوما بعد آخر، بل أصبح قضية رئيسية ذات بعد إنساني بالضرورة، وجب على المختصين والأكاديميين التطرق إليها.

إذن السؤال المحوري لهذه المداخلة يتمثل في:

➤ كيف تتمثل معالم الواقع المتأزم الذي دفع نساء دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي للجوء والهجرة، والذي سوف تصادفه خلال وصولها للجزائر؟

سنحاول التعمق لإيجاد الإجابات المناسبة لهذه الإشكالية المحورية عبر أقسام المداخلة الموسومة

بـ: " النساء اللاجئات من دول الساحل الإفريقي نحو الجزائر: دراسة لواقع متأزم " .

أولاً: اللجوء والهجرة من دول الساحل الإفريقي: المفاهيم والأسباب

يتمتع حق اللجوء باهتمام كبير في الأوساط الدولية، بل أنه يعد من الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً، على اعتبار أن اللاجئ هو إنسان انتهكت حقوقه انتهاكا خطيراً، أو تم تهديدها، غير أن اللاجئيين في حالات كثيرة، لما يقابلهم الفشل في الحصول على وثائق قانونية لوجودهم على أرض الدولة المستضيفة، فإنهم سيضطرون لاختيار العيش بتخفي عن أعين رجال الأمن، فيتحولون بذلك من لاجئين إلى مهاجرين غير شرعيين، وهي القضية التي أصبحت تشغل بال صناع القرار السياسي في مختلف دول العالم، نتيجة الأخطار الكبرى التي تنعكس جراء هذه الظاهرة، على مختلف جوانب الحياة "السياسية - الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية.

1 - مفهوم اللجوء والهجرة "الهجرة السرية"

إن ظاهرة اللجوء هي من نتائج التعرض لإنكار حقوق الأفراد والجماعات والشعوب المختلفة على رأسها الحق في الحياة، لذا لدى سيكتسب مفهوم اللجوء على طول الوقت قدرا كبيرا من التعقيد بسبب التزايد في أعداد اللاجئين الفارين من الأزمات المتعدد التي تعيشها دولهم والتي تهدد حياتهم*، ونظرا لتعدد أنماط الهجرة الحديثة، التي تنتوع بين مهاجرين اقتصاديين، لاجئين حقيقيين ومهاجرين غير شرعيين وآخرين، ستزاد مهمة الفصل بينهم وتحديد اللاجئين منهم صعوبة أمام دول اللجوء والاستقبال، أمام هذا الوضع ستمثل الاتفاقية التي تم إبرامها العام 1951 بشأن وضع اللجوء والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967، الأساس الشرعي الذي يحدد إلى يومنا هذا المعايير التي يتم التعامل وفقها مع اللاجئين⁽¹⁾.

فحسب ما جاء في المادة الأولى (01) من اتفاقية 1951، فإن اللاجئ هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بل إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرر من التعرض للاضطهاد، بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد⁽²⁾.

من جهتها تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (1950)، على دعم مسارات حماية اللاجئين عبر هذا الإطار القانوني، كما تعمل على التأكد من مدى التزام الحكومات بالقانون الدولي للاجئين، ليس فيما يتصل بالنص القانوني فقط بل وروحا أيضا، مادام أن العديد من بلدان اللجوء يبدو أنها قد سئمت على ما يبدو من مشكلة اللاجئين، فعملت على إقامة مجموعة من المجموعة من الحواجز المادية والقانونية والإدارية، من أجل إعاقة وصول اللاجئين إلى أراضيها، أو استمرار بقائهم هناك.

المشكلة الأخرى التي ترتبط بمسألة اللجوء هي ظاهرة الهجرة الغير شرعية، فكثير من اللاجئين في حالات كثيرة، قد يقابلهم الفشل في الحصول على وثائق قانونية لوجودهم على أرض الدولة

المستضيفة، فإنهم سيضطرون لاختيار العيش بتخفي عن أعين رجال الأمن، فيتحولون بذلك من لاجئين إلى مهاجرين غير شرعيين، فما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟

يقصد بالهجرة حركة انتقال للأفراد والجماعات، من مكان لآخر بحثا عن تحسين ظروفهم المعيشية، لهذا سيندرج تحت مسمى الهجرة عدة أنواع، أين نجد الهجرة النظامية، الهجرة القسرية، والهجرة غير الشرعية أو غير النظامية، التي يقصد بها انتقال فرد ما من بلاده إلى بلد آخر، متخذا في ذلك طرقا غير قانونية⁽³⁾، أي الدخول إلى إقليم الدولة المستقبلة سواء عن طريق البر، البحر أو الجو، متسللين خفية ودون الحصول تأشيرات أو دون إذن دخول مسبق⁽⁴⁾.

أما القانون الجزائري فيحدد المهاجر غير الشرعي، حسب نص الأمر رقم 66 / 211 لتاريخ 21 جويلية 1966، هو دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل⁽⁵⁾.

في الثقافة العامية الجزائرية أيضا، هناك توصيف يطلق على المهاجر غير الشرعي، باعتبار أن الجزائر أيضا تعرف تزايدا في حجم هذه الظاهرة، بعد أن بدأ شبابها منذ سنوات بركوب البحر المتوسط خفية، في رحلة للوصول إلى السواحل الجنوبية للقارة الأوربية - إيطاليا وإسبانيا -، هذا الوصف هو لفظ "حراق" أو "الحرقة"، التي تعني لدى الجزائريين قطع كافة الروابط التي تشد الفرد مع بلده وأهله، على أمل أن يجد هوية جديدة في البلاد المضيفة أو بلدان أخرى - أوربا بالضرورة -.

حتى مع خطورة الظاهرة، إلا أنها تبقى ميدانا غير مدروس بصورة كافية، لصعوبة رصدها وعامل السرية في حركة المهاجرين غير الشرعيين، رغم هذا فإن الكثير من الباحثين يعتبرونها ظاهرة ذكورية بامتياز، وأن نصيب النساء منها أو فيها قليل، فالسفر في رحلة محفوفة بالمخاطر، يستهوي الرجال الباحثين عن سبل تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، لا النساء اللاتي تفضلن على العموم العيش مع ذويهن⁽⁶⁾، غير أن كشف شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، قد أظهرت وجود أعداد كبيرة من النساء ضمن قوافل اللاجئين والمهاجرين الأفارقة، القادمين من دول جنوب الصحراء والساحل نحو دول شمال القارة وعلى وجه التحديد الجزائر، حيث تكون النساء أيضا أكبر

الهالكات جراء صعوبة المناخ، أين يجدن صعوبة في تحمل ظروف الرحلة، هنا نستدل بواقعة حدثت شهر أكتوبر من العام 2013، في صفوف مهاجرين غير شرعيين حاولوا دخول التراب الجزائري قادمين من النيجر، مات أغلبهم بأعداد كبيرة من النساء والأطفال⁽⁷⁾.

هناك شبه إجماع دولي حول أخطار الظاهرة، التي قد تهدد أمن الدول اقتصاديا واجتماعيا أو حتى ثقافيا، ما جعلها على رأس اهتمامات ونقاشات صناعات السياسات في الدول المتقدمة، وعامل محدد في علاقاتها مع الدول الأخرى، على غرار العلاقات الأورو-مغربية على سبيل المثال.

2 - الأسباب الكبرى الدافعة على اللجوء والهجرة في دول الساحل الإفريقي

ينتقل الإنسان من مكان إلى آخر، بحثا عن سبل تحقيق مجموعة أهداف كان قد رسمها في حياته، والتي لم يستطع تحقيقها في بلده، بسبب مجموعة من الظروف المحيطة به، وحتى لما كانت النساء موضوع جديد ضمن ملف اللجوء والهجرة غير الشرعية، فإن مسارات انتقالهن من دولهن لا يمكن فصلها عن مسارات انتقال الرجال الأفارقة، لهذا فإن الأسباب التي تدفعهن لاتخاذ قرار اللجوء أو الهجرة سرا من دولهن، هي نفسها بالنسبة للرجال، سنحاول أن نحصر هذه الأسباب فيما يلي:

أ - الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر من بين أهم الأسباب التي تدفع المجموعات البشرية، إلى اللجوء والهجرة على مدار التاريخ، بل ستزيد من حدة الهجرة واللجوء، لاسيما انطلاقا من دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي، نحو الجزائر ومنها إلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط الشمالية "أوربا" ، فالأوضاع السياسية المتدهورة في بلد ما، إما نتيجة أزمات سياسية وليدة فشل السياسات الحكومية، أو إنعدام المناخ المناسب للعمل السياسي الحر، بسبب الهيمنة التي تفرضها النظم السياسية السلطوية، سيشكل الظروف المناسبة التي تدفع بالمواطنين للهجرة، إما بصورة نظامية أو غير ذلك، في محاولة لتحسين ظروفهم أو بحثا عن الحرية التي يفتقدونها، كما تعتبر بعض الظروف السياسية الطارئة كإيقاع عقوبات اقتصادية دولية، على دولة ما بسبب سياساتها غير المقبولة لدى المجتمع الدولي، من العوامل الدافعة على الهجرة للرجال والنساء على حد سواء⁽⁸⁾.

الوضع الأمني أيضا له دور كبير ومحدد في حركات الهجرة غير الشرعية، لعل واقع الحال المتدهور أمنيا في شمال مالي، سيكون خير دليل على تفسير الأعداد الكبيرة من المهاجرين الماليين أو اللاجئين، الذين أصبحنا نصادفها يوميا حتى في شوارع المدن الجزائرية في الشمال، فالحروب والصراعات الطائفية، وحتى التدخلات العسكرية الأجنبية (فرنسا في مالي 2013)، لها كبير الأثر في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، بالتالي على حياة المواطنين الذين يحاولون الهروب من واقعهم المتردي، نحو مستقبل أفضل في بلاد أخرى، كما أن أغلب من هاجر من شمال مالي إلى الجزائر، في قوافل المهاجرين أو اللاجئين هم من النساء والأطفال.

فالأزمة المالية زادت من أعداد اللاجئين المنتقلين من دولتهم نحو مجموعة من الدول التي تملك حدودا مع مالي، فحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد بلغ حسب آخر إحصاء لشهر مارس 2015، عدد اللاجئين الماليين أزيد من 135 ألف شخص، هاد منهم حوالي 19 ألف فقط، في حين استقبلت الجزائر منهم قرابة 1330 لاجئ.

ب- الأسباب الاقتصادية

بالتأكيد تحتل أهمية كبرى، كما أنها تمثل انعكاسا طبيعيا لحالة اللااستقرار السياسي والأمني الذي قد تعيشه الدول، فنسب البطالة المرعبة في الدول الإفريقية مثلا، التي تتاهز 83 مليون بطل فقط في صفوف الشباب (2010)، تسبب حالة من الانسداد المستدام بالنسبة للشباب الذي يتطلع لأداء أدوار معينة في حياته⁽⁹⁾، الأمر الذي يدفع الشباب للبحث عن حلول تخرجهم من هذا الواقع المزري، حتى إن أقتضى الأمر رحلة عبر الصحراء الإفريقية الكبرى أو البحر المتوسط، للتخلص من شبح الفقر، نفس الحال ينطبق على النساء، حتى وإن كانت الهجرة غير الشرعية بالنسبة لهن، تمثل آخر الحلول للهروب من واقعهم الصعب.

ينتج عن البطالة المرتفعة حالة من الفقر، أين تربط بينها علاقة طردية، الأمر الذي يدفع بالمواطنين في الدول المتخلفة (رجال ونساء) للهجرة سرا، بحثا عن واقعا أفضل، هذا الواقع الجديد لا يوجد في مخيالهم إلا في دول العالم المتقدم، أين تتوفر مناصب العمل والأجور المرتفعة، فنسب الفقر

الكبيرة في الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء والساحل ، حيث قد يتعرض الأمن الغذائي لملايين الأشخاص إلى التهديد، جراء فشل السياسات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية في مقدمتها الجفاف أو الفيضانات الفجائية، أو المجاعات التي تشكل في بعض الأحيان متلازمة ثابتة تهدد حياة آلاف البشر على وجه الخصوص النساء والأطفال، هنا سنشكل رحلات اللجوء أو الهجرة غير الشرعية الحل النهائي للأفارقة، في دول جنوب الصحراء وفي كامل البلاد المتخلفة.

ج - الظروف الطبيعية القاهرة

ففي ظرف عقد من الزمن (منذ العام 2000)، ضرب الجفاف منطقة الساحل الإفريقي، ثلاثة مرات متتالية كان آخرها العام منذ شهر مارس العام 2012، ليتسبب في تجويع ملايين البشر، خاصة فئة النساء والأطفال هم الأكثر عرضت لمخاطر سوء التغذية وبالتالي شبح المجاعة والموت جوعا، قد أدى تأخر هطول الأمطار إلى عدم انتظام المحاصيل الزراعية، عبر مساحة شاسعة من الأراضي التي تضم أجزاء من النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا،....، فالأسر التي لم تستطع زراعة غذاء كاف، كانت منذ العام 2012 تحت ضغط شديد لشراء الغذاء من الأسواق المحلية، لاسيما وأن مستويات انعدام الأمن الغذائي تزداد مع الوقت، فحسب الإحصاءات المقدمة عن حالة الوضع في دول النيجر، حيث صرحت الحكومة هناك أن هناك أكثر من 5.5 مليون شخص سيتعرضون لخطر الجوع والمجاعة⁽¹⁰⁾.

يضاف إلى ذلك، أن الجهود المبذولة من قبل مختلف الأطراف الدولية تبقى غير ناجعة، في سبيل مواجهة موجات الجفاف التي تضرب دول جنوب الصحراء والساحل، وأصابت حوالي 15 مليون شخص بنقص حاد في المواد الغذائية، يوجد من بينهم ما بين مليون ومليون ونصف من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الـ 5 سنوات في حالة من "سوء تغذية" خطيرة، هنا لن تجد النساء من بد إلى اختيار سبيل اللجوء والهجرة إلى دول شمال القارة، بحثا عن واقع أفضل ولتوفير الغذاء لأطفالهم الجياع، على اعتبار أن أغلب رجال المنطقة قد فقدوا أدوارهم كمعيّلين لأسرهم، بعد تورطهم في أعمال

العنف المسلح بين قبائل المنطقة، أو ضد الحكومات المركزية، أو لأنهم غادروا أوطانهم ضمن قوافل الهجرة الغير شرعية، تاركين خلفهم عائلات بأكملها تواجه مصيرها.

ستؤدي هذه الأسباب مجتمعة إلى دفع نساء دول الساحل الإفريقي على اللجوء والهجرة، لضان حياتهن وحياة أبنائهم الذين ينقلونهم معهن، في رحلات خطر عبر دروب الصحراء الكبرى الوعرة، وما تمثله من خطر على حياتهم، مراهنين على أنهم سيصادفون واقع جديد أفضل في بلدان اللجوء والاستقبال، في الجزائر تمثل ولاية "تمنراست" نقطة تجمع هؤلاء القادمين من مختلف الدول الإفريقية، والذين بلغ عددهم حسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الجزائر بنهاية العام 2013 بمختلف جنسياتهم أزيد من 95 ألف شخص⁽¹¹⁾، ونظرا لعدم حصولهم على وثائق قانونية، سيفضل هؤلاء حياة التخفي في شوارع المدن الجزائرية، الأمر الذي سيضعهم في خانة المهاجرين غير الشرعيين الذين تحصي منهم الجزائر حوالي 25 ألف مهاجر غير شرعي، غير أن النساء الوافدات إلى الجزائر ستصادفهن حالة مزرية أخرى من حيث ظروف الإقامة، سنحاول رصدها فيما يأتي من المداخلة.

ثانيا: النساء اللاجئات والهجرات من دول الساحل نحو الجزائر: الواقع والظروف

إن خيار الانتقال من دولهن التي تعاني أزمت متعددة ومتنوعة "عنف مسلح، جفاف، مجاعة"، لن يكون سهل على النساء، فرحلات اللجوء أو الهجرة إلى دول الجوار، على غرار الجزائر بالنسبة لدول جنوب الصحراء الساحل، سيرافقها التعرض الحتمي لظروف طبيعية صعبة، فليس من السهل عبور الصحراء الجزائرية دون التعرض لخطر الموت أو الضياع، فرحلة الأحلام الوردية قد تتقلب إلى واقع أليم، وحتى لما تصلن إلى الجزائر، فإن واقعا مزريا سوف يصادفهن سنحاول رصد معالم هذا الواقع فيما يأتي.

1 - الواقع الاقتصادي وصعوبة الحصول على العمل

على غرار الرجال فإن النساء المهاجرات سرا نحو بلدان أخرى، هربا من شبح الفقر أو الموت، سيسعين لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال البحث عن العمل، الذي يضمن لهن قوت يومهم أولا، فعلى الرغم من أن الرجال سيحظون بالوظائف التي تتطلب المهارة العالية والقوة البدنية وبالتالي أجور أفضل، فالكثير من النساء اللاجئات أو المهاجرات، وبسبب التعقيد الذي تعرفه مسألة الحصول على تصاريح للعمل⁽¹²⁾، أو استحالتة لمن اخترن حياة التخفي، سيجعل من إمكانية الحصول على عمل قار، أمر صعبا جدا في بلد كالجزائر، وكاستجابة إلى ذلك تلجأ العديد من النساء القادمات من دول الساحل الإفريقي إلى السوق غير الرسمي للحصول على عمل، أين لا تسألن على طبيعة العمل ولا عن الأجر، بل سيقصر عملهم في مهن جرت العادة أن تعتبر أنثوية بامتياز، كأن تشتغلن في خدمة البيوت، تربية أطفال بعض الأسر، وهي أعمال عادة ما تكون أجورها زهيدة⁽¹³⁾، فحتى إن ضمنت هذه الأعمال للمرأة اللاجئة أو المهاجرة بطرق غير شرعية، المأوى أو المخبأ من إمكانية الاعتقال، فإنها قد تسبب لها مشاكل أخرى قد تتلخص في سوء المعاملة، التي قد تصل حد الاعتداء الجسدي أو الجنسي، والتهديد بالطرده أو أن لا تمنح كامل مستحققاتها المالية، فحسب المنظمة العالمية للهجرة OIT أن المهاجرات غير الشرعيات اللاتي يعملن بالمنازل يتعرضن لتهميش لا نظير له بالنسبة لغيرهن⁽¹⁴⁾.

إن المستفيد الأول من اللاجئيين أو المهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن مناصب شغل، هم بطبيعة الحال أرباب العمل في الدول المستقبلية، ففي ظل إجماع مواطني هذه الدول عن شغل بعض الوظائف التي قد يعتبرونها حقيرة أو دون المستوى، يتم اللجوء إلى الرجال والنساء من اللاجئيين و المهاجرين غير الشرعيين، هنا أيضا سنجد البعض في دول الاستقبال يرون أنه ومع الأخطار التي قد يجلبها هؤلاء المهاجرين، إلا أنهم يمكن اعتبارهم شبه أعضاء في المجتمع الوطني للدولة المستقبلية لهم، بسبب بعض إسهاماتهم الاقتصادية، أي وفق تصور آخر هم سلعة يمكن ترويجها، مادام أن إقتصاد الدول المتقدمة - على وجه التحديد- لا زال في حاجة إلى أيدي عاملة غير قانونية لأنها

الأرخص ثمنا، هنا نستذكر ما تقوم به السلطات الإيطالية، بمنح المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون شواطئها الجنوبية، تصاريح عمل مؤقتة للرجال والنساء.

جراء الفشل الذي يصادف النساء الوافدات من دول الساحل الإفريقي إلى الجزائر (النيجر، مالي)، في مهمة الحصول على عمل حتى تتمكن من إعالة أسرهن، فإنهن يلجأن إلى امتهان التسول عبر شوارع، ومساجد المدن الجزائرية المختلفة، حيث أصبح عنصر ثابت في المشاهد اليومية حتى في المدن الشمالية الصغرى "نسيبا" على غرار جيجل، سكيكدة، ميلة،... الخ، أين يرافقهن في ذلك مجموعات من الأطفال والرضع، متعرضين في أغلب الأوقات إلى قسوة الظروف الطبيعية (شمس حارقة، برد قارص في فصل الشتاء)، وسوء المعاملة في بعض الأحيان.

2 - الواقع الاجتماعي والصحي المتأزم لنساء دول الساحل الإفريقي

تعاني النساء اللاجئات أو المتحولات إلى مهاجرات غير شرعيات في البلاد المستقبلية لهن، الكثير من الصعوبات على المستوى الاجتماعي، أين يشكل العنف ضدهن ضريبة لعدم تمكنهم من الحصول على وثائق قانونية لوجودهم في هذه الدول، هذا العنف يمارس ضدهم في أوطانهم، ثم أثناء رحلة الهجرة أو الانتقال، وحتى لدى وصولهن إلى إقليم الدول المستقبلية لهن، حيث نجد المنظمات الغير الحكومية المدافعة عن حقوق النساء واللاجئين، على غرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، صعوبة كبيرة في رصد هذه الممارسات، التي تبقى في تزايد يساعدها في ذلك الوضعية القانونية للنساء كما أسلفنا، اللاتي يضطررن لتحمل هذا الواقع العنيف في سبيلهن الهروب من شبح الموت جوعا أو قتلا في بلدانهم الأصلية.

فمراكز الإيواء والاحتجاز التي تقيمها الدول المستقبلية للاجئين والمهاجرين السريين، تمثل بيئة مناسبة لممارسة العنف ضد النساء المهاجرات سرا، هذه المراكز قد تتحول مع الوقت إلى مجتمعات "انتظار"، الأمر الذي تسبب في نشوب حركات احتجاجية ضدها مطالبين الحكومات بضرورة غلقها، على سبيل المثال الاحتجاجات التي شارك فيها مهاجرين وجمعيات مناهضة العنصرية في إيطاليا شهر ديسمبر 2013، فنتيجة تزايد أعداد الأفارقة الوافدين من دولتي النيجر

ومالي، والتخوف من قبل الجزائريين من احتمال نقلهم لأمراض خطيرة على غرار المايلريا والأيدز... تعالت الأصوات من قبل الكثيرين بضرورة أن تسرع الحكومة الجزائرية لترحيل هؤلاء إلى بلدانهم

الأصلية، أو على الأقل تجميعهم في مخيمات تأويهم وتمنع عنهم الاحتكاك بالعالم الخارجي.

إضافة إلى العنف الجسدي الذي تتعرض له النساء المهاجرات، من قبل السلطات في الدول المستقبلية، أيضا هناك حالات كثيرة لتعرضهن لمثل هذا العنف على أرض المهجر من قبل أزواجهن، دون قدرتهن على اتخاذ إجراءات أو إبلاغ الشرطة، هذا العنف قد يمارس ضدهم إما في حالة زواجهن من أبناء بلدانهم، أو من رجال من البلاد المستقبلية، هنا يفسر الكثير من المختصين أن العنف ضد المهاجرات مرده في كثير من الحالات إلى الاختلافات الثقافية بين الطرفين⁽¹⁵⁾، أين يفرض الرجل واقع على المرأة كونها تدين له بمساعدتها في رحلة اللجوء أو الهجرة، أو إنقاذها من إمكانية الاعتقال بصفتها مهاجرة غير شرعية، ربما هذه الحالة نادرة الحدوث في الجزائر.

زيادة على هذا، تزيد احتمالات تعرض النساء القادمات من دول الساحل الإفريقي إلى الجزائر، إلى حالات التمييز العنصري، فالتعاطي الإعلامي على وجه التحديد مع تواجد هذه النساء الإفريقيات في مختلف شوارع المدن الجزائرية، يظل سلبيا إلى الحد الآن، حيث اتهموا بنشر الأمراض وعلى رأسها الأيدز، بعدما تم الربط بين زيادة انتشار هذا المرض بين الجزائريين، وبين وصل الأفارقة إلى شمال البلاد، كما أتهم الرجال منهم بتهريب الأسلحة والمخدرات في أحيان كثيرة، وأنهم سبب انتشار الانحلال الأخلاقي، الأمر الذي غذى المعاملة العنيفة لبعض الجزائريين مع هذه الشريحة من البشر التي هي في حاجة للرعاية والمساعدة الإنسانية.

أيضا، من بين المشاكل التي تجعل من واقع اللاجئات الإفريقيات صعب جدا، هو عدم توفر الفرص للحصول على الرعاية الصحية المناسبة، إما لارتفاع تكاليف العلاج أو الخوف من إخضاعهم إلى فحص طبي، وما قد ينتج عن ذلك من إبعاد وإعادة إلى الحدود أو الحجر الصحي، فالشهادات التي أدلى بها بعض رجال الأمن الجزائري، حول فرار مجموعات النساء الإفريقيات بمجرد رؤيتهن، والتخفي في الشوارع الجانبية للمدن يؤكد ذلك، كما أن بعض المؤسسات الاستشفائية بدورها ترفض في

حالات كثيرة إسعافهن إذا ما كن من فئة المهاجرين غير الشرعيين، بحجة عدم إمتلاكهم للتأمين الصحي، حتى إن كانت بعض الدول المستقبلية تمنح المهاجرين غير الشرعيين تأميناً صحياً على غرار سويسرا منذ ديسمبر 2002، فإن معظم شركات التأمين ترفض ذلك، في حين أن دول أخرى تمنع حتى حق الحصول على الرعاية الصحية عنهم، على سبيل المثال إسبانيا.

3 - خطر الوقوع في أيدي تجار البشر

يعد الاتجار بالبشر ظاهرة غير جديدة، غير أنها أصبحت مشكلة تتصاعد وثيرتها تدريجياً، ما جعلها ثالث أكبر تجارة غير المشروعة بالنظر إلى الربح الكبير الذي تدره، بعد تجارة الأسلحة والمخدرات، فهي مصدر مهم من المصادر المالية للجريمة المنظمة، وأن كان من الصعب قياس الأرقام الحقيقية الممثلة لهذا النوع من التجارة، بالنظر إلى طابع هذه التجارة السري غير القانوني، فحسب تقارير منظمة العمل الدولية فإن أكثر من 2.5 مليون إنسان على الأقل، هم ضحايا الاتجار بالبشر، وأن حوالي 1.4 مليون آخرين تتم عملية المتاجرة بهم سنوياً، عبر الحدود الوطنية ودخلها⁽¹⁶⁾، فتتامي بؤر الصراعات المسلحة، سواء الداخلية أو الدولية، ووجود العديد من مناطق العالم التي تعاني من الاضطرابات الداخلية، وعدم الاستقرار، هذا كله شكل عاملاً مساعداً على نمو الظاهرة، كما شكل مورداً متجدداً من الضحايا تنهل منه عصابات الجريمة المنظمة من أجل تحقيق مبالغ طائلة من وراء استغلال هؤلاء الضحايا⁽¹⁷⁾.

فحسب التقرير العالمي للاتجار بالبشر لعام 2014، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن نسبة النساء من ضحايا جريمة الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم عبر العالم، قد بلغت 49%، أما الفتيات فبنسبة 21%، حيث يتم توجيههن إلى العمل القسري بما نسبته 40%، أو نحو الاستغلال الجنسي بنسبة 53%.

تتداخل رحلات اللجوء من مناطق لأزمات، أو الهجرة سواء النظامية أو غير النظامية مع جريمة المتاجرة بالبشر، على عدة أصعدة تنطوي مجملها على العنف، الحبس، الإكراه، الخداع والاستغلال، حيث أن الضحايا لاسيما النساء، حيث تسري العادة لدى عصابات تهريب البشر، على

استعمالهم في ممارسات البغاء والسياحة الجنسية أو الزيجات التجارية، فبعد أن تجهز لهن وثائق السفر إلا بلاد الاستقرار، ودفع الرشاوي لنقاط الحدود الجمركية، يتم الإيستلاء عليهن فور وصولهن، لتجبرن على ممارسة بعض الأعمال التي تنعدم معها شروط احترام حقوق الإنسان، حتى تستطعن تسديد ديون نقلهن التي لا تتفك تتضاعف، أو قد يتم بيعهن في سوق النخاسة العالمي ثم يعاد الاتجار بهن ونقلهن إلى أماكن أخرى، أين تستغل هذه الشبكات غياب سياسات الهجرة متعددة الأطراف وغياب التعاون بين الدول، لتطوير نشاطاتهم الإجرامية المستهدفة للنساء والأطفال على وجه الخصوص.

بالرغم من البرامج التي تضعها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على غرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR ، أو حتى المفوضية الأوروبية، لمكافحة تجارة البشر والعنف ضد النساء اللاجئات أو المهاجرات، خاصة أن الدول الأوروبية من الدول التي تمثل سوق رائجة لتجارة البشر، على غرار مشروع respect و مشروع wave، الممولين من برنامج "دافنيه" للمفوضية الأوروبية (1997)، التي تمكنت من السيطرة على مجموعات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وردع عصابات الاتجار بالبشر، إلا أنه لا تزال توجد بعض العقبات تتلخص في نقص المعلومات حول هذه الجرائم التي تظل تزدهر سرا، إضافة إلى تعدد الإستراتيجيات التي تتبعها في نشاطاتها التي لن تكون النساء فيها إلا مجرد هدف تجاري عالي القيمة المادية، غير أن الواقع يثبت أن مجابهة جريمة الاتجار بالبشر يتطلب تعاوناً وولياً فاعلاً.

الخاتمة

منذ سنوات قليلة ماضية، أصبح من غير الممكن استثناء أن تكون المرأة وبمجموعات كبيرة، ضمن المجموعات البشرية المنتقلة بين حدود الدول، بسبب الأزمات المختلفة السياسية، الاقتصادية... الخ، التي جعلتها في كثير من الأحيان على رأس قوائم الضحايا، إذن الحديث عن أن ظاهرة انتقال البشري ظاهرة ذكورية أصبح من المضي، فعدم الاستقرار السياسي وبدرجة أكبر خطر الذي يتهدد النساء بالموت جوعاً، جراء موجات الجفاف التي ضربت دول الساحل الإفريقي، فإن الكثير من نساء

المناطق الحدودية بين دولتي النيجر ومالي مع الجزائر، قد قررن عبور الصحراء الجزائرية الكبرى، مخاطرين بحياتهم وحياة مجموعات كبيرة من الأطفال، بحثا عن واقع أفضل، وفرص لإعالة أسرهن وتوفير الغذاء لأطفالهن.

رحلات اللجوء، قد ينجر عنها اختيار العيش بتخفي، بعد الصعوبات التي قد تعترض هذه النساء، في مهمة الحصول على وثائق قانونية، على اعتبار أن الكثير من الدول اليوم قد سئمت من الآثار السلبية جراء تواجد مجموعات اللاجئين على أراضيها، أو أن تعيش هذه النساء خفية بسبب الخوف من إمكانية ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، سيزيد من تأزم أوضاعهن في البلاد المضيفة، ففي الجزائر الإطار المكاني لدراستنا، رأينا يف طالب الكثير من الجزائريين بضرورة إسراع السلطات بترحيل الوافدين من الدول الإفريقية، متهمين إياهم بنشر الأمراض المعدية، الاتجار بالأسلحة والمخدرات... الخ.

حقيقة أن الواقع المتأزم الذي ستعيشه النساء القادمات من دول الساحل الإفريقي، أصبح قضية ذات أبعاد إنسانية بالضرورة، يتوجب معها على الدولة الجزائرية التعاون مع المنظمات الولية المعنية على غرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة....، التكفل بهن وإيجاد الحلول الناجعة، التي تضمن لهذه الفئة من اللاجئين أو المهاجرين الحماية اللازمة من الأخطار التي تعترضهن، في مقدمتها إمكانية الوقوع ضحية لدى عصابات الاتجار بالبشر الناشطة في مجال نقل اللاجئين عبر الحدود، واستغلاله أوضاعهم الصعبة لتحويلهم إلى بضاعة.

الهوامش:

* حسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا قد بلغ 51.2 مليون شخص عبر العالم نهاية العام 2013، وهذا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

(1) - سنان طالب عبد الشهيد، "حقوق وواجبات الدول المضيفة للاجئين الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 13، مجل 2، 2009، ص 297.

(2) - "ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين"، من موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الإنترنت:

[<http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html>]

(3) - أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير المشروعة من إفريقيا إلى الغرب"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 66.

(4) - عثمان حسن محمد نور، وآخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 15.

(5) - أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص - ص 66 - 67.

(6) - المفوضية الأوروبية، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. بلجيكا: المفوضية الأوروبية، 2010، ص 316.

(7) - محمد بن أحمد، "ممنوع لأقل من 18 سنة"، جريدة الخبر الجزائرية، عدد 7268، 29 نوفمبر 2013، ص - ص 12، 13.

(8) - محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 42.

(9) - أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 69.

(10) - "الجفاف يؤثر على ملايين الأشخاص في منطقة الساحل الإفريقي"، موقع برنامج الأغذية العالمي على الإنترنت:

[<http://www.ar.wfp.stories/21140>]

(11) - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التكلفة الإنسانية للحرب: اتجاهات عالمية. سويسرا:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014، ص 39.

(12) - إبراهيم دراجي، "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها"، بحث مقدم إلى ملتقى اللاجئين في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية العلوم الإستراتيجية، 3 - 4 / أكتوبر 2011، ص 29.

(13) - صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان العام 2006: عبور نحو الأمل النساء والهجرة الدولية. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص 29.

(14) - المنظمة العالمية للهجرة، دليل معلومات: الوقاية والتمييز واستغلال النساء في العمل. جنيف: المنظمة العالمية للعمل، 2003، ص 30.

(15) - المفوضية الأوروبية، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوربي. بلجيكا: المفوضية الأوروبية، 2010، ص 346.

(16) - نفس المرجع، ص 349.

(17) - منى غانم، "الاتجار بالبشر: تجارة رانجة"، من موقع الإنترنت:

[<http://www.alawan.org/articl4777.html>]